المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الطائف
كلية الشريعة والأنظمة
قسم الأنظمة

دليل إرشادي لبرنامج

" ماجستير القانون "

بيان بالمقررات الدراسية الإجبارية والاختيارية التي يتم تقديمها في البرنامج،

وعدد الساعات المعتمدة المطلوب إتمامها

أولا : باللغة العربية

يتطلب الحصول على درجة الماجستير في قسم الأنظمة إكمال (٣٨) وحدة دراسية تتضمن الآتي:

أولاً : القسم النظري:

أ- المقررات الإجبارية	(٢٤) وحدة دراسية
ب- المشروع البحثي	(٤) وحدات دراسية
ج- المقررات الاختيارية	(٦) وحدات دراسية

ثانياً : القسم التدريبى (العملى)

- تدريبات قانونية (٨) وحدات تدريبية

المقررات الإجبارية:

السنة الأولى: الفصل الدراسي الأول		
رمز المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	الاختصاص القضائي وسندات التنفيذ	٢
	المسئولية المدنية	٢
	أصول البحث القانوني	٢
	تدريبات قانونية ١ (الاختصاص المدني)	٢
	مقرر اختياري	٢
اجمالي	**١٠**	

السنة الأولى : الفصل الدراسي الثاني		
رمز المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	فض المنازعات التجارية	٢
	القواعد القانونية للشركات التجارية	٢
	التدريبات القانونية٢(الاختصاص التجاري)	٢
	قانون الإفلاس	٢
	مقرر اختياري	٢
اجمالي	**١٠**	

السنة الثانية: الفصل الدراسي الأول		
رمز المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	أصول التأديب الإداري وضماناته	٢
	أسس التعاقدات الحكومية	٢
	تدريبات قانونية ٣ (الاختصاص الإداري)	٢
	مقرر اختياري	٢
اجمالي	٨	

السنة الثانية : الفصل الدراسي الثاني		
رمز المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	إجراءات التحقيق الجزائي	٢
	المسئولية الجزائية	٢
	مشروع بحثي	٤
	تدريبات قانونية ٤ (الاختصاص الجزائي)	٢
اجمالي	١٠	

المقررات الاختيارية:

١- المستوى الأول:

رقم المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	المعاملات العقارية	٢
	أصول الفقه (دلالات الألفاظ)	٢

٢- المستوى الثاني:

رقم المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	قانون التجارة والاستثمار الدولي	٢
	الزكاة والقانون الضريبي	٢

٣- المستوى الثالث:

رقم المقرر	اسم المقرر	الوحدات الدراسية
	نظام المرافعات أمام ديوان المظالم	٢
	فقه المعاملات	٢

ثانيا : باللغة الإنجليزية

List of Courses for the suggested degree
MA Program in Arabic Literature

Degree Requirements:

An MA candidate majoring in Arabic literature must complete ٣٨ credit hours
as detailed below:

I- Theoretical Section
   a. Compulsory courses (٢٤) credit hours
   b. Research Project (٤) credit hours
   c. Optional courses (٦) credit hours

II- Practice Section
   - Legal Practices (٨) credit hours

A. Compulsory Courses
I. (First year--first semester)

Course Title	Course No.١	Credits
Jurisdiction and Execution Bonds		٢
The Civil Responsibility		٢
Legal Research Methodology		٢
Legal Exercises ١ (Civil Specialist)		٢
Optional Course		٢
Total		١٠

II. (First year-- second semester)

Course Title	Course No.٢	Credits
Settlement of Commercial Disputes		٢
The legal Rules of Commercial Companies		٢
Legal Exercises ٢ (Commercial Specialist)		٢
Bankruptcy Law		٢
Optional Course		٢
Total		١٠

III. (Second years -- Third semester)

Course Title	Course No.٣	Credits
Principles of Administrative Discipline and the Protection		٢
The Foundations of Government Contracts		٢
Legal Exercises ٣ (Administrative Specialist)		٢
Optional Course		٢
Total		٨

IV. (Second years -- fourth semester)

Course Title	Course No.٤	Credits
The Procedures of Criminal Investigation		٢
The Criminal Responsibility		٢
Research Project		٤
Optional Course		٢
Total		١٠

B. Optional Courses:
I. (First year --First semester)

Course Title	Course No.١	Credits
Real Estate Transactions		٢
Principles of Fiqh (Semantics)		٢

II. (First year Second semester)

Course Title	Course No.٢	Credits
Zakat and Tax Law		٢
The International Trade and Investment Law		٢

III. (Second year-- Third semester)

Course Title	Course No.٣	Credits
Jurisprudence of Transactions		٢
Procedural Law before the Board of Grievances		٢

موجز لتوصيف المقررات الدراسية التي يتم تقديمها في برنامج " ماجستير القانون "

أولاً : باللغة العربية

أ. المقررات الإجبارية:

١. <u>الاختصاص القضائي وسندات التنفيذ</u>

يهدف هذا المقرر الى تعميق معرفة المتخصص بالنظام القضائي في المملكة منذ نشأته الى يومنا هذا ، مع بيان أن التنظيم القضائي في المملكة يأخذ بالنظام المزدوج،حيث توجد جهتين قضائيتين مستقلتين : الأولى هي القضاء العام ويختص بالنزاعات بين الأفراد فيما بينهم والثانية هي القضاء الإداري الذي يختص بالنزاعات بين الموظف في القطاع العام والإدارة والعقود الإدارية والطعون في القرارات الإدارية النهائية وطلبات التعويض... كما يهدف هذا المقرر الى التفريق بين السند التنفيذي الناتج عن الالزام وهو الصادر عن السلطة القضائية والتنفيذ الناتج عن الالتزام وهو الصادر عن إرادة الأفراد والآثار القانونية المترتبة عن كليهما. فهذا المقرر يؤهل الطالب الى معرفة درجات التقاضي والاختصاص الترابي والاختصاص الحكمي للمحاكم والآثار المترتبة عن السندات التنفيذية. فيجنبه أن كان محاميا أو قاضيا أو مستشارا قانونيا أو طرفا في النزاع الوقوع في خطاء إجرائي يكلفه ضياع حقوقه أو حقوق موكله.

٢. <u>المسؤولية المدنية</u>

يهدف هذا المقرر الى بيان أحكام المسؤولية المدنية بشقيها العقدية والتقصيرية من خلال بيان اركانها وشروطها وأسباب تحققها وتحديد مفهوم المباشر والمتسبب ومتى تتحقق مسؤولية كلا منهما - كما يهدف المقرر الى بيان الحالات التي تتوزع فيها المسؤولية بين الاشخاص والجهات المسئولة عن الافعال الضارة والحالات التي تنتفي معها المسئولية ، كل ذلك من خلال دراسة ومناقشة متعمقتين لبعض العلاقات او الوقائع القانونية التي تقوم بين الافراد والتي ينشأ عن عدم الوفاء بالالتزام بها او مخالفة بند من بنودها تحقق المسؤولية المدنية.

٣. <u>أصول البحث القانوني :</u>

يهدف المقرر إلى التعرف على ماهية البحث القانوني ، وكيفية اختيار موضوع البحث ومناهج البحث القانوني ، وبيان مصادر البحث القانوني وكيفية كتابة البحث وتوثيقه وصولاً إلى النتائج و التوصيات.

٤. <u>فض المنازعات التجارية :</u>

يهدف مقرر فض المنازعات التجارية الى تأهيل دارسيه كمختصين في فض المنازعات التجارية حيث سيشرح المقرر ويفصل طرق فض المنازعات التجارية سواء التقليدية منها او غير التقليدية في إطار نظري وعملي لبناء معرفة قانونية بسبل فض المنازعات التجارية سواء عن طريق القضاء التجاري او اللجان الشبه قضائية الذين يمثلون النهج التقليدي في فض النزاع التجاري حيث يهدف القسم النظري تناول التنظيم القضائي التجاري الجديد في المملكة والقواعد المنظمة له مثل الاختصاص والإجراءات مع تحليل القضايا وأحكامها. وإلقاء الضوء على

اللجان الشبه قضائية ذات الاختصاص التجاري ونظامها القانوني. وعلى الجانب الاخر فيما يخص السبل الغير تقليدية سيتناول المقرر بالشرح والتحليل الوساطة ، الصلح والمفاوضات بالإضافة لقواعد التحكيم التجاري السعودي والدولي في فض نزاعات المستثمرين فيما بينهم وبين المستثمر الأجنبي والدولة. أما عن الجانب العملي سيعمل على تأهيل مختصين في مجال النزاع التجاري سواء كمحامين ومحكمين وتنمية مهارات صياغة العقود التجارية والمتضمنة منها شرط التحكيم او المشارطة. مع تعزيز مهارة الوصف والتوصيف للنزاع والاختصاص.

٥. القواعد القانونية للشركات التجارية

تقوم فكرة الشركة على أساس التعاون لجمع الأموال واستغلالها في مشروع معين تعجز الهمة الفردية غالبًا عن توفيره ، كما أن القالب الذي يحتضن جهود التجار وأصحاب الاموال عبر نظام وقواعد تكفل لجميع الشركاء أو المساهمين البقاء تحت مظلة تحميهم وتحمي الكيان من مخاطر كثيرة ، وحيث تعتبر الشركات بمثابة العمود الفقري للاقتصاد في الدولة ، كما تعد حلقة ضمن حلقات الاقتصاد العالمي ، عليه فقد نظم المنظم قواعد قانونية تحت تنظم الشركات وجعلها أنواعًا تناسب جميع الظروف ويكفل كل نوع للشركاء أو المساهمين الاستمرار في نشاط المنشأة وتقديم مصلحتها على المصالح الخاصة ، بما يعزز ثقة الشركاء والغير لتقديم رؤوس الأموال مما يسهم في تنمية الدولة كما يهيئها لولوج السوق العالمية ، الامر الذي يجعل من الأهمية بمكان لدارسة كافة القواعد المتعلقة بالشركات وكيفية تكوين أنواعها سواءً ما تعلق منها بأشخاص الشركاء أو ما تعلق بأموال المساهمين ، وكيفية إدارتها حتى انقضائها أو تصفيتها.

٦. الإفلاس

التَّعريفُ بنظامِ الإفلاس السعودي واحكامه ، وكيفيه تشكيل لجنه الإفلاس وإجراءات التسوية الواقية من الإفلاس، واعاده التنظيم المالي ، التصفية بأنواعها، التمويل ، المقاصة والديون التبادلية، الديون ذات الأولوية، الضمانات ، العقوبات. بالإضافة لتنميةُ ملكةِ الطالبِ وقدرتِهِ على استيعابِ أهمية نظام الإفلاس السعودي، ومبادئها الأساسية ومراجعتِها وتقويمِها، ومعرفةِ سلبيّاتِها وإيجابيّاتِها من خلالِ دراستِهِ لها نظريًّاً وعمليا. كذلك التعريف بكيفيه القيام بتصفية الشركات وطرق افلاس الافراد والاحكام القانونية المترتبة على ذلك نظريا وواقعيا.

٧. أصول الفقه (دلالات الألفاظ)

يهدف هذا المقرر أن يعرف الطالب حقيقة العموم والخصوص ، وألفاظهما ، وأنواعهما . كما يهدف أن يعرف الطالب حقيقة المطلق والمقيد ، وما يتعلق بهما من أحكام ، وأن يدرك الطالب حقيقة المنطوق والمفهوم وأقسامهما وحكم الاحتجاج بها ، وأن يميز بين حروف المعاني ودلالاتها ، ويتمكن من تطبيق ما درسه من دلالات الألفاظ .

٨. **أصول التأديب الإداري وضماناته :**

يهدف المقرر بشكل عام إلي تمكين الباحث من دراسة أصول وقواعد التحقيق الادارى ، وبيان أنواع المخالفات ، وتوضيح ضمانات التأديب مع الموظف سواء ضمانات التحقيق أو ضمانات الجزاء. ويهدف بشكل خاص إلي تزويد الباحث بالأمور العملية من خلال بيان الإجراءات السابقة على التحقيق من كيفية الإحالة للتحقيق ، وكيفية استدعاء الموظف المحال للتحقيق ، ونماذج الاستدعاء ، والإجراءات أثناء التحقيق من خلال التعرف على شكل محاضر التحقيق وكيفية فتح المحضر وكتابته ، وكيفية استجواب أطراف التحقيق والشهود ، والمواجهة والمعاينة ، والتصرف في التحقيق من خلال بيان نماذج وصيغ مذكرات التصرف في التحقيق ، وكيفية تسبيبها ، وعرضها على السلطة المختصة .

٩. **أسس التعاقدات الحكومية :**

الهدف الرئيسي لهذا المقرر هو تعريف الدارس عملياً ونظرياً علي مجموعة القواعد والأحكام التي تحدد طرق وإجراءات التعاقدات بين الجهات الحكومية (اشخاص القانون العام) وبين أشخاص القانون الخاص (الأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية)، وذلك علي ضوء نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥٨ لسنة ١٤٢٧ هـ ، كما يهدف هذا المقرر إلي تدريب الدارس علي كيفية صياغة العقود الإدارية بكافة أنواعها بما يحقق التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص .

١٠. **اجراءات التحقيق الجزائى :**

يستهدف هذا المقرر التعريف بالتحقيق الجنائي وأنواعه ، ومراحله ، وأهدافه ، وصفات المحقق والعوامل التي تؤثر فيه . قواعد الإثبات الجنائي(نظام الإثبات) دور السلطة القائمة على الدعوي في الإثبات. عبء الإثبات في القضايا الجزائية ، وسائل الإثبات من حيث (تعريفها ، أنواعها ، تقديرها) ، بعض إجراءات التحقيق في الدعوى الجنائية مثل (الانتقال والمعاينة والقبض ، التفتيش ، والاستجواب) ، أعمال التحقيق بمعرفة رجال الضبط الجنائي ، التصرف في مرحلة جمع الاستدلالات. سلطات الضابطة الجنائية في حالة التلبس ، المبادئ التي يخضع لها التحقيق الجنائي ، معاملات التحقيق الجنائي .

١٠. **المسئولية الجنائية :**

يستهدف هذا المقرر التعريف بالمسئولية الجنائية وعناصرها وشروطها ، وأساسها . المسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعية والمعنوية ، وصور المسئولية الجنائية (المسئولية الجنائية الناقصة أو المخففة – المسئولية الجنائية المفترضة) ، أسباب امتناع المسئولية (الأسباب المادية والأسباب المعنوية لامتناع المسئولية).

١١. **المشروع البحثي :**

بناء وتصميم مشروع بحثي فردي أو جماعي من خلال القيام بأعمال ميدانية للطلاب لجمع بيانات قضايا وأحكامها ، حضور جلسات قضائية ومتابعة إجراءات سير الدعاوى أمام الجهات القضائية بدرجاتها واختصاصاتها المختلفة. على أن يكون المشروع متضمناً بياناً إحصائياً يعكس نتائج مشروع البحث.

ب) المقررات الاختياري

١- المعاملات العقارية :

يرمي هذا المقرر إلى حصر وتحديد الإطار القانوني لجميع ما يتم على العقار من تعاملات في المملكة ، فيسعى المقرر إلى دراسة الأحكام العامة للملكية العقارية من حيث خصائصها وطرق اكتسابها. دراسة الحقوق العينية الواردة على العقار ، نظام تملك الأجانب للعقارات ، وأحكام الملكية الشائعة وإزالة الشيوع ، دراسة أحكام نظام التسجيل العيني العقاري ، وكذلك أحكام نظام التمويل العقاري ، الأحكام المتعلقة بإجراءات تسجيل الوحدات العقارية وفرزها ، وكذلك الأحكام المتعلقة بملكية الطوابق والشقق ، ودراسة الإجراءات المتعلقة بجمعيات الملاك في العقار المتعدد الوحدات العقارية وصلاحياتها وقواعد السجل العيني وأحكام نظام الرهن العقاري المسجل.

٢- تنازع القوانين وتنفيذ الأحكام الأجنبية :

يهدف هذا المقرر الى تعميق معرفة المتخصص بقواعد وأحكام النظام الدولي الخاص وأنواعها والبناء القانوني لها ، معرفة القانون الواجب التطبيق في حالة تنازع القوانين وفقا لآليات معينة انفرد بها القانون الدولي الخاص ، معرفة المحكمة المختصة في حالة تحديد المحكمة المختصة بالنزاع المشتمل على عنصر أجنبي أو تعدد الجنسيات ، ومعرفة كيفية تنفيذ الأحكام الأجنبية والآثار المترتبة عليها سواء وجدت اتفاقيات دولية ام لم توجد .فهذا المقرر يؤهل الطالب الذي سيشتغل في مهنة القضاء أو المحاماة أو في المحاكم أو الإدارات أو الاستشارات القانونية أو الشركات أو السفارات والقنصليات تأهيلا يكسبه الجودة والإتقان ويجنبه الأخطاء المهنية ويجعله محل استقطاب لسوق الشغل.

٣- المواريث:

يهدف هذا المقرر أن يتعرف الطالب على مبادئ علم الفرائض ، وأن يحدد أسس التوريث الإسلامي واتجاهاته ، وأن يقف على حكمة التشريع الإسلامي في مشروعية الإرث وأثره الاجتماعي ، وترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة ، وأن يحدد أركان الإرث وشروطه وأسبابه وموانعه ، ويسمي الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ، وأن يتعرف على أصحاب الفروض المقدرة وشروط استحقاق كل صاحب فرض لفرضه .

٤- قانون التجارة والاستثمار الدولي:

لمواكبة التطور الاستراتيجي للمخططات الاقتصادية للمملكة في المرحلة القادمة يأتي هذا المقرر بشقيه النظري والعملي لإعداد كوادر على معرفة وخبرة بقواعد ومتطلبات نظام التجارة والاستثمار الدولي وهذا من خلال دراسة قواعد وخصائص قوانين الاستثمار وهيئات الاستثمار الوطنية والدولية ودراسة أنواع الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الاستثمارية وبالخصوص الاتفاقيات الثنائية للاستثمار الدولي التي المملكة طرف فيها مع رصد دور تلك الاتفاقيات في جذب الاستثمار الأجنبي وحمايته. أما عن الجانب العملي ستتوفر الأدوات المناسبة لكسب وتنمية مهارات قراءة وتحليل نصوص الاتفاقيات الاستثمارية وكذلك تطوير القدرات التفاوضية والصياغة لاتفاقيات الاستثمارية المحلية والدولية وبالأخص الجانب القانوني منها.

٥- **فقه المعاملات :**

يهدف هذا المقرر إلي تمكين الطلاب من الإلمام بالمبادئ الرئيسة والأسس العامة التي تختص بفقه المعاملات ، ومعرفة أنواع المعاملات ، وأدواتها ، من البيع ، وأركانه ، وشروط صحة البيع ، الخيارات فيه ، وأنواع الشركات ، وغيرها من المعاملات التي يحتاجها المسلم في حياته اليومية ، ويحتاجها طالب القانون في حياته العملية.

٦- **نظام المرافعات امام ديوان المظالم:**

تهدف دراسة نظام المرافعات امام ديوان المظالم بيان اختصاصات ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية بشأن المنازعات الإدارية التي تنشب بين اشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص (الطبيعيين والاعتباريين) والتي تتبلور في دعاوي الإلغاء والتعويض ،كما

تتضمن هذه الدراسة جانب عملي يتعرف الدارس من خلاله علي كيفية رفع دعاوي الإلغاء والتعويض متبعاً في ذلك القواعد والشروط وأحوال الطعن علي الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية والتأديبية سواء كان الطعن بالاستئناف والتماس إعادة النظر امام المحكمة الإدارية العليا وذلك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في نظام المرافعات امام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م / ٣) وتاريخ ٢٢ / ١ / ١٣٤٥ هـ ولائحته التنفيذية الصادرة عام ١٤٣٦ هـ .

٧- **الزكاة والقانون الضريبي :**

يهدف المقرر بشكل عام إلي تمكين الباحث من التعرف على القواعد التي تحكم مالية الدولة ، والميزانية العامة وأحكام الزكاة ، والضرائب . ويهدف بشكل خاص إلي تزويد الباحث بالأمور العملية من خلال بيان كيفية تقدير الضريبة ، والوعاء الضريبي ، والرسوم ، ومنازعات الضرائب ، وطرق الطعن عليها .